الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة السياسية الخاصة
الجلسة ٢٤
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY
DEC 27 1990
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

الرئيس: السيد كاروكوبيرو - كاموناوير (أوغندا)

المحتويات

البند ٧٦ من جدول الأعمال : دراسة شاملة لكامل مسألة عمليات صيانة السلم من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

البند ٧٥ من جدول الأعمال : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/SPC/45/SR.24
10 December 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-57377 ١٨٣٩ز(٩٠)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٧٦ من جدول الأعمال : دراسة شاملة لكامل مسألة عمليات صيانة السلم من جميع نواحي هذه العمليات (تابع) (A/SPC/45/L.36)

١ - الرئيس : استرعى انتباه اللجنة الى الوثيقة A/SPC/45/L.36 المتعلقة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/SPC/45/L.26 .

البند ٧٥ من جدول الأعمال : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع) (A/SPC/45/84 و 306 و 576 و 608 و 610 و 611 و 612 و 613 و 614)

٢ - السيد الخليفي (قطر) : قال إن تقرير اللجنة الخاصة (A/45/576) إن دل على شيء فعلى تدهور الاحوال في الاراضي المحتلة في الفترة قيد الاستعراض ، والزيادة المذهلة في التوتر والعنف نتيجة لسياسات القمع التي تتبعها حكومة اسرائيل بحق السكان العرب ، لا سيما الذين يعارضون الممارسات الاسرائيلية بانتفاضتهم الباسلة التي تدخل سنتها الرابعة الآن . ومنذ بدء الانتفاضة سقط نحو ألف من القتلى وعشرات الآلاف من الجرحى . اذ أطلقت قوات الاحتلال الرصاص عشوائيا ، واستخدمت الغاز المسيل للدموع لإخماد المظاهرات والاضرابات والتصدي لرماة الحجارة ، واستعملت القوة بدون تمييز ضد المارة الابرياء . وقد جاء في تقرير لمجموعة حقوق الإنسان الاسرائيلية أن أكثر من ٦٠٠ شخص قتلوا رميا بالرصاص ، وجرى ذلك في كثير من الاحيان تحديا للأوامر الصادرة . وقد دفعت الانتفاضة الفلسطينية قوات الاحتلال الى زيادة صرامة تدابيرها القمعية . ولا تزال اسرائيل مستمرة في ممارسة العقوبات الجماعية ، وهدم البيوت ، وفرض حظر التجول ، وجمع الضرائب ، ومنع تصدير المنتجات الفلسطينية بقصد هدم اقتصاد الاراضي المحتلة . وتقوم اسرائيل باعتقال الفلسطينيين ، والاستيلاء على ممتلكاتهم من أجل بناء مستوطنات للمهاجرين الجدد . ويجرى استخدام المستوطنين في أعمال العنف ضد الفلسطينيين بدون رادع أو عقاب . وآخر مظهر من مظاهر العنف الاسرائيلي يتمثل في حادثة اطلاق الرصاص على ٢٠ فلسطينيا التي جرت في تشرين الأول/اكتوبر في الحرم الشريف ، والتي أدانها المجتمع الدولي في قرار مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) ، الذي دعا اسرائيل الى التقيد باتفاقية جنيف الرابعة . ويكمن جوهر المشكلة في امعان اسرائيل في تحديها للارادة الدولية ورفضها العنيد التعاون مع

(السيد الخليفي ، قطر)

اللجنة الخاصة أو الامين العام في تنفيذ قرارات مجلس الامن . فهي تقوم باحباط جميع المحاولات الرامية الى تخفيف حدة التوتر في المنطقة . ولن يكون هناك حل نهائي للمشكلة طالما ظل الاحتلال قائما ولم تعد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة وأرضه وممتلكاته .

٣ - السيد سميرال (تشيكوسلوفاكيا) : أشار الى أن شعب تشيكوسلوفاكيا يعلّق اهمية كبيرة على احترام حقوق الإنسان بسبب تجربته الخاصة . وقال إنه من المؤسف أن التغييرات الايجابية الحاصلة في العالم لم تؤد بالضرورة الى احترام الحقوق الاساسية للشعوب في كل مكان . ففي الاراضي العربية المحتلة ، مثلا ، يحدث العنف في شكل اتخاذ تدابير صارمة مكثفة ، واستخدام الرصاص المطاطي ، والغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين ، مما يؤدي الى حدوث اصابات خطيرة بل الى خسارة في الارواح . وينبغي لاسرائيل أن تتقيد بدقة بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب .

٤ - وعقب الاحداث المؤسفة للغاية التي وقعت في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ، قدمت تشيكوسلوفاكيا احتجاجا عن طريق وزارة خارجيتها . وأعرب عن تأييد وفده التام لقراري مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) . وأشار الى تقرير الامين العام بشأن احداث ٨ تشرين الاول/اكتوبر (S/21919) ، وأعرب عن قلق وفده ازاء رفض اسرائيل استقبال البعثة الموفدة من جانب الامين العام ، وموافقته على وجوب اتخاذ تدابير عملية من أجل ضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي .

٥ - وقال إن جميع الاطراف المعنية مسؤولة عن تقليل أعمال العنف في الاراضي المحتلة . والمطلوب هو ايجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي - الاسرائيلي والمشكلة الفلسطينية ، على أساس حق جميع دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في أن تعيش داخل حدود آمنة ، معترف بها ومضمونة وذلك استنادا الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وحق جميع شعوب المنطقة في التمتع بالعدل . ويشمل ذلك الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، لا سيما حقه في تقرير المصير . ومن شأن عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الامم المتحدة أن يشكل آلية مناسبة لتحقيق هذه التسوية .

٦ - السيد جلبان (الجماهيرية العربية الليبية) : أشار الى التقرير ولاحظ تدهور حقوق الإنسان في الاراضي المحتلة بما في ذلك الحق الاساسي في الحياة . وقال إن القوات الاسرائيلية قد صعّدت من تدابيرها القمعية في السنوات الثلاث الماضية على اثر تنامي الاحتجاج الفلسطيني واستمرار الانتفاضة . وقد أسفر ذلك عن مقتل ١ ٣٠٠ فلسطيني ، منهم عدد من الأطفال ، وجرح حوالي ٩٩ ١٥٠ فلسطينيا ، واحتجاز حوالي ١٠٠ ٠٠٠ ، وطرد ٦١ فلسطينيا مما يتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة وقرار مجلس الامن ٦٠٥ (١٩٨٧) .

٧ - وقال إن اسرائيل بطردها للعرب وباستيلائها على ممتلكاتهم ، وارهابهم إنما تعمل على مواصلة سياستها التوسعية بغية استيعاب الاعداد المتزايدة للمهاجرين من اليهود السوفيات . وتضم الاراضي التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، والجولان العربي السوري ، وسائر الاراضي العربية المتحلة ١٣٠ ٠٠٠ يهودي ، ولا تظهر أي علامة في اتجاه الاستيطان تدل على تحول مساره . وهذه المستوطنات تشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة وقرار مجلس الامن ٤٦٥ (١٩٨٠) . وفي الواقع ، تكشف السياسات الاخيرة التي يتبعها الكيان الصهيوني القناع عن صلفه ونواياه العنصرية والاستعمارية ، واحتقاره لقرارات الامم المتحدة .

٨ - السيد إنبار (اسرائيل) : تكلم بشأن نقطة نظام ، فقال إن في الامم المتحدة يشار الى بلده باسم دولة اسرائيل .

٩ - السيد جلبان (الجماهيرية العربية الليبية) : قال إن مشكلة الشعب الفلسطيني ناشئة عن انكار حقوقه غير القابلة للتصرف المقررة في ميثاق الامم المتحدة . وهذا الشعب يتعرض على نحو متزايد لأعمال الترحيل ، وانتهاكات حرية التعبير والعبادة والحركة ، والتعليم ، وإغلاق الجامعات ، وفرض حظر التجول ، والاعتداء على المدارس والمستشفيات . وقد رفضت اسرائيل استقبال بعثة الامين العام لتقصي الحقائق الموفدة للتحقيق في الاحداث التي وقعت في ٨ تشرين الاول/اكتوبر وذلك بحجة أن القدس عاصمتها السيادية . وأكد تقرير الأمين العام الى مجلس الامن (S/21919) على أن الفلسطينيين يشعرون بأنهم مستهدفون في جميع الاوقات ، سواء في أماكن العمل أو في أماكن العبادة ، أو في المدارس أو مجرد السير في الشوارع . فهم لا يشعرون بالامان حتى داخل بيوتهم .

(السيد جلبان ، الجماهيرية العربيـــــة الليبيـــــة)

١٠ - وقال إن الانتفاضة تعتبر رد فعل لملف المحتل الصهيوني ، وتعبيرا عن تصميـــم الشعب الفلسطيني على البقاء ، وممارسة حقه في تقرير المصير . كما أنها دليل علـــى رغبته في إنهاء معاناته من الممارسات العنصرية الارهابية التي تجاوزت كل تصور فـــي الأراضي المحتلة . كما ضاعفت من ادراك المجتمع الدولي ، وهو يراقب الانتفاضة ، لهول المأساة التي يعانيها الشعب الفلسطيني ، وللطبيعة الحقيقية للكيان العنصري الـــذي يصف نفسه بأنه نموذج الديمقراطية في الشرق الأوسط . واسترعى الانتباه الى قـــرار الجمعية العامة ٣٣٧٩ (د - ٣٠) الذي يعتبر الصهيونية حركة عنصرية . وفي الختـــام ، قال إن الحل الحقيقي الوحيد لمحنة الشعب الفلسطيني يكمن في إقامة دولة فلسطينيـــة يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود على قدم المساواة . وما لم يتم ذلك ، فـــإن السلام في الشرق الأوسط لن يجد له مكانا .

١١ - السيد سيدوروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إن نظـــر اللجنة في هذا البند من جدول الأعمال في الدورة الحالية يتصادف مع زيادة الحالـــة سوءا في الضفة الغربية وقطاع غزة . وتبين المعلومات التي قدمتها اللجنة الخاصة فـــي آخر تقرير لها أن اسرائيل تتبع نمطا من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنســـان . فاسرائيل تواصل تجاهل ما تصدره الأمم المتحدة من ادانات وأوامر ناهية ، حسبمـــا أظهرته مؤخرا برفضها تنفيذ أحكام قراري مجلس الامـــن ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) . واستمرارها في رفض التخفيف من صلابة موقفها إنما يتنافى مع الاتجاه العالمي السائـــد نحو حل المشاكل على أساس تسويات سياسية . ومن الأمور المثيرة للقلق ، على وجـــه الخصوص ، أن الحكومة الاسرائيلية تخطط لتوطين المهاجرين ، الذين يشملون مهاجرين مـــن الاتحاد السوفياتي ، في الأراضي المحتلة . وبذلك ، فإن اسرائيل تتجاهل التحذيـــرات المتكررة للأمم المتحدة ضد تغيير الحالة في الأراضي المحتلة ، بما في ذلك الوضـــع الديموغرافي فيها . وهذه السياسة تشكل انتهاكا لقواعد القانون الدولي ، بما فـــي ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، واسرائيل من الموقعين عليها . وتقع تبعـــة هذه الأفعال وعواقبها على عاتق اسرائيل .

١٢ - وقال إن السبيل لحل مشكلة الشرق الأوسط يستند الى ايجاد توازن بين مصالـــح جميع الأطراف المعنية ، والاحترام التام لحق جميع شعوب المنطقة في تقرير المصيـــر . فاحترام اسرائيل التام لحقوق الإنسان وتقيدها باتفاقية جنيف وسائر قواعد القانـــون الدولي ، بما في ذلك أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، سيساعد على تخفيف حدة التوتر فـــي

(السيد سيدوروف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

المنطقة ، وسيهيئ الظروف اللازمة للشروع في اجراءات عملية لبدء عملية السلم . فالتسوية السريعة والعادلة للنزاع العربي - الاسرائيلي تتفق مع المصالح الحيوية لجميع شعوب المنطقة ، والطريق للتوصل الى مثل هذه التسوية يقع في عقد مؤتمر دولي للسلام . وقال إن بلده سيواصل العمل من أجل التوصل الى هذا الحل .

١٣ - السيد غيومني (تركيا) : قال إن مصير شعوب الشرق الاوسط يعتبر ذا أهمية خاصة لتركيا . ولاحظ الميل نحو اتخاذ نهج مفرط في البساطة تجاه قضية فلسطين المعقدة للغاية . فالقضية ، في الواقع ، لا تشمل اللاجئين أو انتهاكات حقوق الإنسان فحسب ، ولكنها تنطوي أيضا على مشكلة سياسية خطيرة تؤثر على استقرار الشرق الاوسط ذاته . بيد أن ايجاد حل شامل أفضل بكثير من تجزئة القضية الى عناصرها المختلفة ، ومحاولة معالجة كل منها على حدة . وأعرب في هذا الصدد عن ترحيب وفده بالمبادرات الرامية الى التخفيف من محنة الشعب الفلسطيني ومع ذلك قال إنه يجب ألاّ تؤخذ هذه المبادرات كبديل لحل المشكلة السياسية الاساسية . فإيجاد حل دائم وعادل لقضية فلسطين إنما يتوقف على انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، والاعتراف بحق جميع دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

١٤ - وقال إن تقرير اللجنة الخاصة (A/45/576) يشير الى ارتفاع حدة التوتر وتصاعد العنف في الاراضي المحتلة نتيجة لتزايد التدابير القمعية التي تستخدمها السلطات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين . ويبدو أن هذا التقرير يكمل النتائج الواردة في تقرير الامين العام المقدم الى مجلس الامن (S/21919) ، والمعلومات المقدمة من المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) . ويشكل استخدام تدابير قاسية لقمع الانتفاضة ، تشمل الإبعاد ، وعمليات الاعتقال على نطاق واسع ، والإغارة على المنازل والقرى ، وفرض حظر التجول ، ومصادرة الممتلكات ، انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة .

١٥ - وأشار التقرير أيضا الى أوجه القصور الخطيرة في إقامة العدل بما في ذلك الاعتقال دون توجيه أي اتهامات بغرض الاحتجاز الوقائي أو الاداري ، وفرض عقوبات مزدوجة ، وسوء معاملة السجناء والنفي . علاوة على ذلك ، فإن إغلاق المؤسسات الاكاديمية لفترات طويلة يؤدي الى تدني المستويات الاكاديمية ، ويؤثر تأثيرا ضارا

(السيد غيومني ، تركيا)

على سلوك الشباب الفلسطيني . فالخوف المستمر من اعتداء الجنود الاسرائيليين يؤثر تاثيرا ضارا بعيد المدى على الشباب . ونظرا لانه ليس باستطاعة الدول أن تختار جيرانها ، فإنه يجب على السلطات الاسرائيلية أن تعترف بالفلسطينيين كجيران دائمين لها ، وتضع سياساتها وفقا لذلك . وأشار الى الاحداث التي وقعت في المسجد الاقصى في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ، فقال إن وفده يؤيد النتائج الواردة في الفقرة ٤٨٦ من تقرير اللجنة الخاصة . ويرحب كذلك باعتماد مجلس الامن للقرارين ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) كخطوة أولى لكفالة حماية الفلسطينيين . وأعرب عن تأييد وفده للتوصية الواردة في تقرير الامين العام المقدم وفقا لقرار مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) (S/21919) .

١٦ - السيد الصايدي (اليمن) : قال إن تقرير اللجنة الخاصة (A/45/576) يتضمن الكثير من المعلومات الموضحة لمدى عدم تطابق الممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة مع قواعد وأعراف القانون الدولي الإنساني . فالاحتلال الاسرائيلي لهذه الاراضي يشكل في حد ذاته انتهاكا للقانون ، ولكن اسرائيل ذهبت الآن أبعد من الاحتلال الى ضم تلك الاراضي . ويبدو المجتمع الدولي عاجزا تماما عن اجبار اسرائيل على احترام حقوق الإنسان وقرارات الامم المتحدة بشأن القضية . فاسرائيل لا ترفض الانصياع لقرارات مجلس الامن ذات الصلة فحسب ولكنها ترفض حتى التعامل مع مجلس الامن ، وهو ما أثبتته برفضها لقراري مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) . ولقد حان الوقت لكي يتعامل مجلس الامن مع اسرائيل بالطريقة الملائمة وذلك بأن يطلب منها الامتثال الفوري والتام للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة ولاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، وأن تكف عن إعاقة أنشطة الأونروا ولجنة الصليب الاحمر الدولية . ومن الضروري الآن عقد مؤتمر للاطراف الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة بقصد اتخاذ خطوات لتنفيذها ، وعلى الامم المتحدة أن تستخدم آلياتها المتوفرة في الشرق الاوسط لمراقبة الحالة في الاراضي المحتلة من أجل حماية المواطنين الفلسطينيين ، بيد أن كل هذه الاجراءات ليست إلّا اجراءات مرحلية لأن الحل الوحيد النهائي للمشكلة يكمن في احترام اسرائيل لحقوق الإنسان في الاراضي المحتلة ، وإنهاء احتلالها ، والسماح للفلسطينيين بممارسة حقهم في تقرير المصير وإنشاء دولتهم المستقلة .

١٧ - السيد مارتينيس كوردونيز (كوبا) : قال إن الانتهاكات التي ترتكبها السلطات الاسرائيلية المحتلة قد اكتسبت أبعادا جديدة . فبالاضافة الى انتهاكها الصارخ لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، فإن اسرائيل تتحدى قرارات مجلس الامن التي هي

(السيد مارتينيس كوردونيز ، كوبا)

ملزمة بمراعاتها بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الامم المتحدة . والسياسة التي تنتهجها السلطات المحتلة والتي تستهدف اجتثاث الشعب الفلسطيني وإخماد حركة مقاومته ، إنما تقوم على خطة مدبرة مسبقا تشمل وضع تشريعات قمعية ، والقيام بأعمال القتل يوميا ، واجراء اعتقالات تعسفية واسعة النطاق وتدمير المنازل . وتسعى هذه السياسة أيضا ، مع انتشار المستوطنات اليهودية في الاراضي المحتلة ، الى اجراء تغييرات ديموغرافية تعمل على تعزيز أهدافها المتمثلة في دمج الاراضي المحتلة في دولة اسرائيل .

١٨ - وتضمن تقارير اللجنة الخاصة (A/45/84 ، و A/45/306 ، و A/45/576) وصفا للحالة الحقيقية للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة . كما يصور فيلم الفيديو الذي قام بتصويره مراقب مستقل ، وعرض على مجلس الامن منذ عدة أيام ، اطلاق الرصاص دون رادع على المحتجين من رماة الحجارة الذين لا يطالبون إلا باحترام معتقداتهم وأماكنهم المقدسة ، والسلطات الصهيونية برفضها استقبال البعثة الموفدة من قبل الامين العام والمنصوص عليها في قراري مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) ، انما تقدم برهانا على ملفها ، واحتقارها التام لارادة المجتمع ، إذ انها انتهكت الصكوك الدولية التي دخلت طرفا فيها .

١٩ - ويجب على مجلس الامن ، باعتباره الهيئة المسؤولة عن حفظ السلم أن يتخلى عن معيار الاخلاقية المزدوجة ، وأن يدين على نحو منتظم جميع انتهاكات القانون الدولي ، وجميع عمليات الهجوم على السكان العزل ، وأي استيلاء بالقوة أو بالقمع على الاراضي . وبالنظر إلى أنه ليس لدى مجلس الامن حاليا الارادة اللازمة لاتخاذ اجراءات مماثلة في الظروف المماثلة ، فإنه من الضروري الاستجابة إلى تقرير الامين العام المقدم إلى المجلس وفقا للطلب الوارد في القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) (S/21919 و Corr.1 و Add.1 و 2) . ويجب اتخاذ تدابير عملية لحماية الفلسطينيين في الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . وتحقيقا لهذه الغاية ، قدمت مجموعة من بلدان عدم الانحياز الاعضاء في مجلس الامن مشروع قرار (S/21933/Rev.1) يهدف إلى كفالة هذه الحماية عن طريق تعيين مفوض للامم المتحدة ("أمين مظالم") لمراقبة الحالة . وأعرب عن أمل وفده في أن يقوم المجتمع الدولي برمته بتأييد هذه المبادرة ، التي لم يتخذها المجلس للأسف رغم طلبات مقدميها المتكررة . وثمة مسألة أخرى معروضة على مجلس الامن منذ شباط/فبراير ١٩٩٠ وهي مسألة توطين المهاجرين اليهود في الاراضي المحتلة ، وهي ممارسة تهدف إلى تغيير التكوين الديموغرافي لهذه الاراضي . ويجب على المجتمع الدولي ألا يقر التغيير الديموغرافي المفروض على

(السيد مارتينيس كوردونيز ، كوبا)

الاراضي ، وأن يتخذ التدابير المناسبة أينما كان هناك دليل على حدوث مثل هذه الممارسات . وتبين قائمة المصابين الفلسطينيين الواردة في الوثيقة A/45/576 أن معظم الضحايا تتراوح أعمارهم ما بين ١٣ و ١٩ سنة . وهذه المحاولة للقضاء على الشباب الفلسطيني إنما تظهر تماما النية المبيّتة لتغيير التكوين الديموغرافي للاراضي المحتلة .

٣٠ - السيد بوبيرنومو (اندونيسيا) : قال إن آخر تقرير للجنة الخاصة يؤكد زيادة عمليات القمع وتفاقم سوء أحوال معيشة السكان في الاراضي المحتلة ، التي هي سيئة بالفعل . إذ يجري على كل مستوى انتهاك أهم المعايير والقواعد القانونية الاساسية الدولية للعدل . وقد لجأت سلطات الاحتلال في محاولتها غير المجدية في الشهر الماضي لاخماد تمرد السكان المحتلين ، إلى استخدام القوة بدون تمييز مما أدى إلى قتل أكثر من ٣٠ شخصا واصابة العشرات . ويمضي برنامج الاستيطان قدما محدثا تغييرات مروعة في النمط الديموغرافي ، بينما يفضح في الوقت نفسه سياسة اسرائيل التوسعية ، المقصود بها تحقيق الضم الفعلي للاراضي . وجيل الشباب هو الذي يدفع ثمنا باهظا للغاية لقاء مقاومته البطولية للظلم . وقد تأثر نموه الفكري تأثرا شديدا بسبب اغلاق المعاهد التعليمية لفترات طويلة . كما يوجد هناك ضغط اقتصادي في شكل شن غارات ضريبية ، والاستيلاء على الممتلكات ، وانقطاع الخدمات الاساسية وكان من تأثير كل هذه السياسات والممارسات أن خلقت مناخا من الكبت وعدم الامن ، وأدت الى ركود الاقتصاد الفلسطيني واستنزاف الموارد الطبيعية ، وانتهاك حقوق الانسان على نطاق واسع .

٣١ - وقد أدى الاجراء الذي اتخذته اسرائيل والمتمثل في السماح لموجة جديدة من المهاجرين اليهود بالاستيطان في الضفة الغربية إلى زيادة تفاقم الحالة ، وذلك رغما عن قرارات الامم المتحدة والاتفاقيات الدولية التي تمنعها من تغيير التكوين الديموغرافي للاراضي المحتلة . وهذا التدفق الجديد سيؤدي الى تدهور التوازن الديموغرافي على نحو يتعذر اصلاحه وسيخلق مزيدا من التوتر .

٣٢ - كما أظهرت الاحداث التي وقعت خلال العام الماضي أن اسرائيل ممعنة في جهودها الرامية الى فرض أهدافها العدوانية والتوسعية على المنطقة بقوة السلاح . وقد أفضت هذه السياسات والممارسات الى اطلاق زناد العنف المتصاعد ، والقمع والمقاومة المسلحة وكل ذلك يشكل تهديدا مستمرا للسلم الاقليمي والامن الدولي . ولذا ، فإن تفاقم محنة الشعب الفلسطيني ما برح يشكل مصدر قلق خطير للدول الاعضاء . فاغتصاب الحقوق الوطنية ، واستمرار إنكار حقوق الانسان لشعب بأكمله ليس مقبولا لدى

(السيد بويرنومو ، اندونيسيا)

اندونيسيا . ولن يسهم أي حل لا يأخذ في الاعتبار حقوق وآمال الشعب الفلسطيني في ايجاد سلم عادل ودائم ، ولن تكلل أي عملية تفاوض بالنجاح إلا اذا شاركت فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع جميع الأطراف الأخرى المعنية مباشرة .

٣٣ - ويكمن الخيار الحقيقي أمام المنظمة في ممارسة سلطتها بالكامل لضمان حماية المدنيين الفلسطينيين عن طريق اتخاذ تدابير مثل انشاء وجود للأمم المتحدة في الأراضي يصدر به تكليف على النحو السليم ، وعقد اجتماع للأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ لمناقشة التدابير التي يمكن أن تتخذها بموجب الاتفاقية ، والمضي قدما وبسرعة نحو عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط الذي تأخر انعقاده لمدة طويلة ، والذي سيؤدي إلى توطيد أركان الدولة المستقلة المعلنة بالفعل في الأرض الفلسطينية . وقد أبدى الشعب الفلسطيني تأييده لتسوية قائمة على التفاوض في اطار مؤتمر دولي . ومن الضروري أن تدرك اسرائيل في نهاية المطاف أن الحالة لا تحتمل أي ابطاء آخر ، وأن عليها أن تنسحب من الأراضي المحتلة ، وبذلك تمهد الطريق لاستعادة السلم والأمن والاستقرار في المنطقة .

٣٤ - السيد أمين - منصور (جمهورية ايران الاسلامية) : قال إن الوثائق المعروضة على اللجنة تشهد على استمرار تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والصحية في الأراضي المحتلة . ففي الفترة قيد النظر ، واصل الكيان الصهيوني ممارساته الوحشية في الأراضي المحتلة ، وما برح الفلسطينيون وسائر السكان العرب محرومين من الحماية التي تمنحها القواعد والاعراف الأساسية للقانون الدولي .

٣٥ - والهدف الرئيسي للكيان الصهيوني انما يتمثل في إقامة "اسرائيل الكبرى" بكافة الوسائل المتاحة . ولذا ليس من المستغرب فرض أحوال معيشية قاسية ، وتعريض الشعب الفلسطيني للقمع والاصرار على بناء مستوطنات جديدة . وقد زادت على نحو مطرد ممارسة الضغط الاقتصادي على الشعب الفلسطيني ، وتقدم أيضا تقارير اللجنة الخاصة أمثلة أخرى كثيرة لأعمال القمع الوحشية التي ترتكبها سلطات الاحتلال . وتكمن الأمثلة الأخرى للممارسات اللاإنسانية التي ينتهجها الصهاينة في الأراضي المحتلة في استمرار هجرة اليهود السوفيات ، وزيادة عدد المستوطنات الجديدة والأفعال التعسفية التي يرتكبها المستوطنون المسلحون ضد المسلمين من الفلسطينيين . وتشكل الانتفاضة البطولية رد فعل الفلسطينيين غير المسلحين لهذه التدابير الوحشية . ويؤكد امعان السلطة الغاصبة في قتل واساءة معاملة الشعب المقهور في فلسطين وتجاهلها التام لارادة المجتمع الدولي على أن اللجوء إلى الأعمال البربرية والتوسع هما جزآن

(السيد أمين - منصور
جمهورية ايران الاسلامية)

لا ينفصلان من الكيان الصهيوني . علاوة على ذلك ، فإنه على ضوء تقرير الامين العام الى مجلس الامن (S/21919) لا يوجد شك في أن الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري المقدم من بعض البلدان ، لاسيما من الولايات المتحدة ، قد شجع ذلك النظام على مواصلة انتهاكه الصارخ لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة .

٢٦ - وليست هناك حاجة للتأكيد على مسؤولية المجتمع الدولي تجاه صيانة حقوق الشعب المقهور في الاراضي المحتلة ، أو لمعالجة الاسباب الجذرية للمشكلة واستخدام كل وسيلة لاستعادة الحقوق المشروعة لسكان الاراضي المحتلة . وقال إن بلده الذي يدرك حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والاضرار الجسدية والنفسية التي تعرض لها ، لا يدخر بأي جهد في سبيل تأييد قضية هذا الشعب ، ويرى أن أي حل عادل ودائم لمشكلة لشرق الاوسط والمشكلة الفلسطينية يجب أن يشمل عودة الشعب الفلسطيني إلى وطنه ، واستعادة دولته المستقلة في أرض فلسطين كلها من خلال عملية تقرير المصير .

٢٧ - السيد انبار (اسرائيل) : تكلم ممارسة لحق الرد ، فقال إن الحركة الصهيونية هي حركة التحرير الوطني للشعب اليهودي ، وإن اسرائيل ستواصل الترحيب بآلاف اليهود الهاربين من العداء للسامية في كثير من أنحاء العالم ، بالاضافة الى ذلك ، فإن ممثلي جمهورية ايران الاسلامية ، والجماهيرية العربية الليبية واليمن ليسوا في موقف يسمح لهم بتوجيه النقد إلى اسرائيل . فقد أفادت التقارير بأنه منذ آذار/مارس ١٩٩٠ تم اعدام ١١٣ ايرانيا على الاقل .

٢٨ - السيد أمين - منصور (جمهورية ايران الاسلامية) : تكلم بشأن نقطة نظام ، فقال إن المتحدث السابق يجب أن يقصر ملاحظاته على البند قيد النظر من جدول الاعمال .

٢٩ - السيد انبار (اسرائيل) : قال إن الاساليب الوحشية التي تستخدمها ايران في المعاقبة ، وتنفيذ الاعدام واضطهاد الاقليات معروفة جيدا ، وإنه من الضروري ذكر هذه الحقائق كيما يتسنى للجنة فهم الحالة في الشرق الاوسط والبلدان الاطراف في النزاع . وأضاف أن الجماهيرية العربية الليبية قد قامت بالعدوان ، وبالتوسع الاقليمي ، وزعزعة استقرار الدول المجاورة واستخدام الاسلحة الكيميائية المحظورة دوليا .

٣٠ - السيد جلبان (الجماهيرية العربية الليبية) : تكلم بشأن نقطة نظام فقال إنه ينبغي للمتحدث السابق ألا يثير مسائل خارج نطاق البحث ولا صلة لها بالبند قيد النظر ، وهو البند ٧٥ من جدول الاعمال .

٣١ - السيد انبار (اسرائيل) : قال إن ملاحظاته التي تتعلق بحالة حقوق الانسان في الشرق الاوسط تقع في نطاق البند قيد النظر من جدول الاعمال . فقد اشتركت حكومة الجماهيرية العربية الليبية في تخزين الغازات السامة ، وخطف الرعايا الاجانب وجعلت البلد مركزا لتنسيق الارهاب الدولي وتجسيدا للشر في عيون العالم . فالرئيس الليبي معمر القذافي كان قد قال إن مشكلة فلسطين لن تحل إلا إذا تم قتل الاربعة ملايين يهودي اسرائيلي أو ترحيلهم بالقوة لافساح الطريق لدولة منظمة التحرير الفلسطينية .

٣٢ - السيد يوسف (السودان) : تكلم بشأن نقطة نظام ، فحث الرئيس على ان يعتبر ممثل اسرائيل خارجا عن النظام بالنظر الى أن ملاحظاته تتجاوز نطاق مداولات اللجنة .

٣٣ - السيد انبار (اسرائيل) : قال إن العقيد القذافي أعلن أيضا أن قواته ستهزم اسرائيل بكل وسيلة لازمة ، وأن فلسطين ستكون مقبرة اليهود .

٣٤ - وقال إن السياسات التي تنتهجها الحكومة اليمنية تشمل الاحتجاز التعسفي ، وعمليات الاختفاء ، وأحكام الاعدام الجماعي ، والتعذيب ، وحرمان الملايين من اليمنيين من حقوق الانسان الاساسية . إلا أن ممثل اليمن فضل أن ينسب جرائم حكومته إلى اسرائيل . فاليمن من أعمدة التطرف في الشرق الاوسط التي تقوض الاعتدال في المنطقة إذ يجري في اليمن حجز الفلسطينيين في معسكر وتتولى شرطة الامن مراقبتهم عن كثب ، وتقييد تحركاتهم بشدة . ولذلك يبدو أن مفاهيم السلم ، والدبلوماسية ، وحقوق الانسان وتقرير المصير في جمهورية ايران الاسلامية والجماهيرية العربية الليبية واليمن تختلف تماما عن مفاهيم غالبية أعضاء الامم المتحدة . بيد أن اسرائيل لن تتحول عن السعي من أجل التعايش السلمي . ورغم أن اسرائيل ليست بمنأى عن اللوم ، فإن صورتها تعرضت للتفسير الخاطئ ، ويجب تصحيحها من أجل اقامة اطار واضح للمناقشات المتعلقة بالشرق الاوسط . وأعرب عن أمله في أن يسمح للشعب الفلسطيني بانتخاب ممثليه بحرية وبطريقة ديمقراطية للانضمام الى عملية التفاوض بغية تهيئة الظروف اللازمة لكي يعيش اليهود والعرب الفلسطينيون في سلم .

٣٥ - السيد أمين - منصور (جمهورية ايران الاسلامية) : تكلم ممارسة لحق الرد فقال إنه من المؤسف أن ممثل الكيان الصهيوني يثير مرة أخرى أمام اللجنة مسائل لا صلة لها بالموضوع .

٣٦ - السيد انبار (اسرائيل) : تكلم بشأن نقطة نظام فقال إن دولة اسرائيل هو الاسم الرسمي لبلده .

٣٧ - السيد أمين - منصور (جمهورية ايران الاسلامية) : قال إن المتحدث السابق حاول تحويل أنظار اللجنة عن الجرائم التي ترتكبها حكومته ضد الشعب المقهور في الاراضي المحتلة ، لاسيما الشعب الفلسطيني . والمجتمع الدولي ملزم باتخاذ تدابير عاجلة لانهاء هذه الممارسات واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني .

٣٨ - السيد منصور (المراقب عن فلسطين) : تكلم ممارسة لحق الرد ، فاعرب عن شكه في اهتمام ممثل اسرائيل بتقييد تحركات الفلسطينيين في بعض المناطق في الشرق الاوسط ، حيث أن تحركات مئات الالاف من الفلسطينيين في اسرائيل كانت مقيدة حتى عام ١٩٦٧ . فلم يسمح للاسرائيليين الفلسطينيين بالانتقال من بلدة الى أخرى إلا بتصريح ، وتعرضوا للسجن في حالة قضاء الليلة في بلدة خارج مكان اقامتهم ، بالاضافة الى ذلك ، يوجد الالاف من الأمثلة التي تدل على تقييد تحركات الفلسطينيين في الاراضي المحتلة . ويجب أن تكون كلمات ممثل اسرائيل مطابقة للافعال من أجل القضاء على العقوبات الجماعية وسائر الشرور التي يجري ارتكابها يوميا ضد الفلسطينيين .

٣٩ - وقال إن ما جاء في بيان ممثل اسرائيل ، وفحواه أن حكومته على استعداد للتفاوض مع ممثلين للفلسطينيين ينتخبون بحرية إنما يكشف عن موقف عنصري متعجرف ، فاسرائيل ليست في موقف يسمح لها بأن تقرر من ينبغي أن يكون هؤلاء الممثلون ، وقد اثبتت التجربة أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . إلا أن فكرة اجراء هذه الانتخابات مقبولة لوفده طالما أجريت تلك الانتخابات تحت اشراف دولي من خلال الامم المتحدة . فالانتخابات ينبغي أن تكون جزءا من عملية تفضي الى عقد مؤتمر دولي للسلام من أجل التفاوض على معاهدة للسلم في الشرق الاوسط . وأشار إلى أن الحكومة الاسرائيلية لم تسمح باجراء انتخابات منذ عام ١٩٧٦ ، وجرى بطريقة غير قانونية إقصاء المنتخبين في عام ١٩٧٦ من مناصبهم . فإذا كانت اسرائيل مهتمة بالانتخابات الفلسطينية ، فينبغي لها أن تعيد هؤلاء المسؤولين إلى مراكزهم السابقة . ولم تحاول منظمة التحرير الفلسطينية اختيار ممثلي اسرائيل الذين تود التفاوض معهم ، ومن ثم ينبغي لاسرائيل ألا تسعى الى القيام بذلك في معاملاتها مع ممثلي فلسطين .

٤٠ - السيد الصايدي (اليمن) : تكلم مماسة لحق الرد ، فقال إن ملاحظات الممثل الاسرائيلي بشأن اليمن ليست إلا تلفيقات ، علاوة على ذلك ، فإنه بدلا من الرد على النقاط المذكورة في بيان ممثل اليمن ، لجأ الممثل الاسرائيلي الى استخدام تكتيكات لتحويل الانظار بغية تفادي مناقشة المسألة قيد النظر . وختاما ، أكد للجنة أن الديمقراطية سائدة في اليمن ، بيد أنه ليس في وسع المندوب الاسرائيلي أن يقدر تلك الحقيقة لأن عقليته العنصرية تشوه قدرته على فهم الاحداث .

٤١ - السيد جلبان (الجماهيرية العربية الليبية) : تكلم ممارسة لحق الرد فقال إن ممثل الكيان الصهيوني قد حاول صرف الانظار عن الحالة المأسوية السائدة في الاراضي المحتلة .

٤٢ - السيد انبار (اسرائيل) : تكلم بشأن نقطة نظام ، فقال إن اسم بلده هو دولة اسرائيل على النحو المقبول من جانب الامم المتحدة والمجتمع الدولي .

٤٣ - السيد جلبان (الجماهيرية العربية الليبية) : قال إن ممثل الكيان الصهيوني يقوم بشن حملات من التلفيقات المجحفة ضد الجماهيرية العربية الليبية . وأشار الى التقارير المعروضة على اللجنة ، التي تفيد بأن الكيان الصهيوني قام باسقاط طائرة مدنية ليبية باطلاق النيران عليها ، وبانتهاك السلامة الاقليمية لتونس وقتل أعضاء من حركة التحرير الفلسطينية . ومن المعروف أن حكومة هذا الكيان تضم عددا من الارهابيين . علاوة على ذلك ، ليس من اللائق لممثل الكيان الصهيوني أن يتكلم عن الحرية نظرا لأن حكومته تعتبر نفسها حرة في احتقار الديانات الاخرى ، وتدنيس حرمة الاماكن المقدسة المسلمة والمسيحية ، واصابة الاطفال واستخدام الغازات السامة ضد المدنيين .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥